



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأربعاء

23 شعبان 1439 - 9 مايو 2018





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
17	حقوق الإنسان في العالم



أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مجلس الوزراء يوافق على الاستراتيجية الوطنية للبيئة و تخصيص أسبوعاً لها سنوياً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 شعبان 1439هـ - 9 مايو 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4579707>

وافق مجلس الوزراء على الاستراتيجية الوطنية للبيئة، كما قرر المجلس خلال جلسته في جدة أمس (الثلاثاء) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (39-41/د) وتاريخ 1439/8/1هـ، تخصيص أسبوع خاص بالبيئة في كل عام، تتولى وزارة البيئة والمياه والزراعة إقامته وتنفيذه ودعوة الجهات الحكومية والقطاع الخاص والجمعيات البيئية للمشاركة في نشاطاته، وذلك في أول أسبوع من فصل الربيع من كل عام.

وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الاتصال الهاتفي الذي أجراه بعاهل المغرب الملك محمد السادس، وما تم خلاله من تأكيد على وقوف المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً مع المملكة المغربية ضد كل ما يهدد أمنها واستقرارها ووحدة أراضيها.

وأوضح وزير الدولة عضو مجلس الوزراء وزير الثقافة والإعلام بالنيابة الدكتور عصام بن سعد بن سعيد في بيان بعد الجلسة - بحسب وكالة الأنباء السعودية - أن مجلس الوزراء، اطلع بعد ذلك على جملة من التقارير في الشأن المحلي، ومنها الاستعدادات والخدمات التي وفرتها مختلف القطاعات الحكومية والأهلية بمناسبة قرب شهر رمضان المبارك لخدمة المعتمرين والزوار، ووجه خادم الحرمين الشريفين بمضاعفة الجهود وتوفير جميع الخدمات وتهيئة كل المرافق والإمكانات لتقديم أرقى الخدمات للمعتمرين والزوار والمصلين في الحرمين الشريفين، وفي المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة وفي المواقيت والطرق والمطارات والموانئ التي تستقبل ضيوف الرحمن في هذا الشهر الكريم، بما يحقق - بمشيئة الله - المزيد من السكينة والهدوء لقاصدي الحرمين الشريفين، سائلاً الله تعالى أن يبلغ جميع المسلمين شهر رمضان المبارك، وأن يتقبل منهم صالح الأعمال.

التنويه بإطلاق برنامج جودة الحياة 2020

ثمن مجلس الوزراء إطلاق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برنامج جودة الحياة 2020، أحد برامج تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، بإجمالي إنفاق 130 بليون ريال، الذي تجسد خطة تنفيذه رؤية حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، وتوجيهاتهما في تهيئة البيئة اللازمة لتحسين نمط حياة الفرد والأسرة، وتعزيز الفرص الاستثمارية، وتنويع النشاط الاقتصادي، وإيجاد الوظائف، وتعزيز مكانة المدن السعودية في ترتيب أفضل المدن العالمية.

مواجهة التدخلات الإيرانية

تطرق مجلس الوزراء، إلى عدد من مستجدات الأحداث على الساحة الدولية، مؤكداً ضرورة توحيد الجهود والمواقف لمواجهة تدخلات النظام الإيراني وأدواته في شؤون الدول العربية، وعبر في هذا السياق عن إدانة المملكة للتدخلات الإيرانية في شؤون المغرب، من خلال أدواتها ميليشيا حزب الله الإرهابية التي تقوم بتدريب عناصر ما يسمى بجماعة «البوليساريو» بهدف زعزعة الأمن والاستقرار في المغرب، مؤكداً وقوف المملكة مع المملكة المغربية وتأييدها في كل ما يضمن أمنها واستقرارها بما في ذلك قرارها قطع علاقاتها مع إيران.

ورحب مجلس الوزراء بـ«إعلان دكا» الصادر عن الدورة الـ45 لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في عاصمة بنغلاديش بعنوان «القيم الإسلامية من أجل السلام المستدام والتضامن والتنمية». وأعرب المجلس عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للهجوم الانتحاري على مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في العاصمة الليبية طرابلس، وقدم العزاء والمواساة لذوي الضحايا ولحكومة وشعب ليبيا، سائلاً المولى القدير للمصابين سرعة الشفاء، مؤكداً موقف المملكة الثابت ضد الإرهاب والتطرف، كما أعرب عن إدانة المملكة الشديدة لهجوم المسلح الذي استهدف

وزير الداخلية بباكستان، متمنياً له الشفاء العاجل، مجدداً ووقف المملكة معها في ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها.

تعاون قضائي مع كوريا الجنوبية

أوضح الدكتور عصام بن سعد بن سعيد أن مجلس الوزراء اطلع على المواضيع المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها مواضيع اشترك مجلس الشورى في درسها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير العدل - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الكوري في شأن مشروع اتفاق للتعاون القضائي بين المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (22/104) وتاريخ 1439/6/18هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق عام للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة غينيا الاستوائية، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

مذكرتا تفاهم مع أوكرانيا وقيرغيزيا في القطاع السياحي

وافق مجلس الوزراء على تفويض رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانبين الأوكراني والقيرغيزي في شأن مشروع مذكرتي تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية وكل من: وزارة السياحة في أوكرانيا، ووكالة الدولة للسياحة في قيرغيزيا، والتوقيع عليهما، ومن ثم رفع النسختين النهائيتين الموقعتين، لاستكمال الإجراءات النظامية.

وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة، وبعد الاطلاع على التوصيات المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (10 - 13/39 د) وتاريخ 1439 /3/18هـ، ورقم (22-39/30 د) وتاريخ 1439 /6/12هـ، ورقم (2 - 39/39 د) وتاريخ 1439 / 7 / 18هـ، قرر مجلس الوزراء تعيين الدكتور عبدالله بن ناصر أبوثنين عضواً في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ممثلاً لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، كما اطلع المجلس على عدد من المواضيع العامة المدرجة على جدول أعماله، وأحيط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

ترقيات بالمرتبتين الـ14 والـ15

وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبتين الـ14 والـ15، وذلك على النحو التالي: ترقية علي بن عبدالله بن يوسف الشهري إلى وظيفة مستشار اقتصادي بالمرتبة الـ15 بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. وترقية هلال بن عايد بن عوض السبالي إلى وظيفة المدير العام لإدارة شؤون الوافدين بالمرتبة الـ14 بوزارة الداخلية. وترقية ناصر بن عبدالله بن علي الشهري إلى وظيفة وكيل الإمارة المساعد للشؤون التنموية بالمرتبة الـ14 بإمارة منطقة عسير. وترقية نبيل بن سليمان بن إبراهيم دمنهوري إلى وظيفة مستشار جيولوجي بالمرتبة الـ14 بوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، وترقية محمد بن عبدالله بن ناصر الفرجي إلى وظيفة مستشار قانوني بالمرتبة الـ14 بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

AL HAYAT
الحياة

«الشورى» يطر «الصحة» بالمطالبات ويدعوها إلى تطوير البنية

التشريعية - التأمين الحكومي»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 شعبان 1439هـ - 9 مايو 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4579705>

أمطر مجلس الشورى وزارة الصحة بوابل من المطالبات، تصدرتها مطالبة بالعمل على تطوير البنية التشريعية والبيئة القضائية لنظام التأمين الحكومي القادم.

وطالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ 38 المنعقدة أمس (الثلاثاء)، وزارة الصحة بالعمل على سرعة قبول وتحويل المرضى إلى المستشفيات التخصصية في المملكة أو خارجها بحسب الاحتياج الطبي.

ودعا الوزارة إلى بذل مزيد من الجهد لمعالجة طول فترة الانتظار لمواعيد العيادات الخارجية والعمليات الجراحية، وكذلك تسريع الخدمة في طوارئ المستشفيات، كما حثها على بذل جهد أكبر في نشر ثقافة حقوق المرضى، ووضع

أهداف محددة لذلك، وقياسها عبر مؤشرات الأداء العالمية. وأوصى «الصحة» بضرورة وضع استراتيجية وطنية لسلامة المرضى، وتفعيل دور المركز السعودي لسلامة المرضى، لمجابهة الأخطاء الطبية. وأكد أهمية إسراع الوزارة في تجهيز وتشغيل المستشفيات التي انتهى بناؤها، والتنسيق مع وزارة المالية لطلب الدعم المطلوب لذلك، كما شدد على ضرورة الإسراع في إنهاء ما تضمنه الأمر الملكي الكريم رقم (66/أ) وتاريخ 13-4-1432هـ من إنشاء واستكمال المدن الطبية والمستشفيات التخصصية والمرجعية في عدد من مدن المملكة، إضافة إلى ضرورة تضمين تقارير الوزارة القادمة التفاصيل الكاملة لمشروع الخصخصة والتأمين. وطالب الوزارة بسرعة إنشاء مستشفيات الصحة النفسية والإدمان، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير الدعم المالي لذلك، وإعطائها الأولوية القصوى، إضافة إلى تفعيل الأمر السامي الكريم رقم (22005) وتاريخ 11-6-1434هـ بإنشاء ثلاثة مراكز للتوحد في الرياض وجدة والدمام، مع الإسراع في إنشاء عيادات تخصصية للتوحد والأمراض السلوكية في مناطق المملكة كافة. ودعا المجلس في قراره وزارة الصحة من خلال رؤيتها المستقبلية للتأمين التعاوني الحكومي ومشروع خصخصة المستشفيات، إلى استمرار التغطية لخدمات الأمراض النفسية والسلوكية والإدمان والأسنان والتأهيل وخدمة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة ومراكز الرعاية الأولية في مناطق المملكة كافة.



من خلال برامج تدريبية

«سعود الطبية»: تطوير منظومة العمل في 10 مراكز صحية

غرب و جنوب الرياض

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 شعبان 1439هـ - 9 مايو 2018
<http://www.alriyadh.com/1680142>

الرياض - خالد العوفي
أثمرت جهود مدينة الملك سعود الطبية ممثلة بقطاع الرعاية الأولية، في تطوير منظومة العمل الصحي لـ 10 مراكز رعاية أولية؛ وذلك بعد انضمامها إليها العام الماضي، حيث يستطيع الاستفادة من خدماتها 400 ألف مراجع في مجال الرعاية الصحية الأولية وصحة المجتمع في جنوب وغرب العاصمة من خلال المدينة الطبية والمراكز الصحية التابعة لها. وأكد المدير العام التنفيذي للمدينة د.هيثم بن محمد الفلاح، أن مدينة الملك سعود الطبية أخذت على عاتقها تحقيق أعلى معايير الجودة الصحية لخدمة المرضى وتوفير الرعاية الآمنة لهم من خلال تدريب كوادر هذه المراكز. ونوه د.الفلاح بأن تلك الجهود تكثرت في إطلاق نموذج الولادة الآمنة في أحد مراكز الرعاية الصحية الأولية، من خلال عيادات متخصصة في مرحلة ما قبل الزواج وما قبل الحمل وعبادة الأم الحامل وما بعد الولادة وعبادة الطفل السليم، يأتي ذلك من ضمن مبادرات وزارة الصحة في برنامج التحول الوطني 2020 المنبثقة من رؤية المملكة 2030، ويُعد تطبيقه هو الأول من نوعه على مستوى المملكة. وتابع د.الفلاح: كما حصل مركز الرعاية الصحية الأولية بحي الشفاء على اعتماديّة المركز السعودي للمنشآت الصحية «سباهي»، لمدة ثلاث سنوات مقبلة، بحيث يصبح أول مركز صحي تابع لوزارة الصحة في يحصل الاعتمادية في منطقة الرياض، وذلك بعد أن استوفى جميع المتطلبات في تطبيق معايير الجودة وسلامة المرضى في الرعاية الصحية الأولية.

وختم د. الفلاح تصريحه، مشيراً إلى أن جميع مراكز الرعاية الصحية التابعة للمدينة تشهد حالياً تحولاً جذرياً من خلال إيجاد بيئة عمل مناسبة، بالإضافة إلى سياسات ومعايير واضحة لتقديم رعاية أولية صحية وفق أعلى مواصفات العناية الصحية.

يذكر أن مراكز الرعاية الصحية التابعة لمدينة الملك سعود الطبية هي: مركز صحي الشفاء الأول ، مركز صحي بدر 1 ، مركز صحي الدار البيضاء، مركز صحي الحائر، مركز صحي المروة ، مركز صحي العريجات الأوسط ، مركز صحي طويق، مركز صحي السويدي، مركز صحي لبن الغربي ، مركز صحي سلطنة.



في مختلف مناطق المملكة

المجلس الأعلى للقضاء يقر سبع محاكم عمالية و 96 دائرة

قضائية

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 23 شعبان 1439 هـ - 9 مايو 2018 م

<http://www.alriyadh.com/1680141>

الرياض - حمد الجمهور
كشف الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء والمتحدث الرسمي للمجلس الشيخ سلمان بن محمد النشوان بأن المجلس أقر بإنشاء عدد من المحاكم العمالية والدوائر العمالية في محاكم الاستئناف وعدد من المحاكم العامة تبلغ في مجموعها (96) دائرة قضائية عمالية - كمرحلة أولى - موزعة على النحو التالي:
إنشاء عدد (7) محاكم عمالية في كل من: (الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، بريدة، الدمام، أبها، جدة) ، تأليف عدد (27) دائرة عمالية في (21) محكمة عامة في مختلف مدن ومحافظات المملكة، تأليف عدد (9) دوائر عمالية ثلاثية في (6) محاكم استئناف.
ويأتي تحديد هذه الدوائر وفقاً للإحصاءات المستقاة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للنزاعات العمالية المنظورة خلال الأعوام القريبة الماضية.
وبعد أن اطلع المجلس على المحاضر المعدة بهذا الخصوص والتقدم المحرز في الإجراءات التنفيذية والترتيبات الفنية لإطلاق القضاء العمالي المزمع مباشرته لاختصاصاته مع بداية عام (1440 هـ) قرّر تخصيص عدد من أصحاب الفضيلة القضاة في مختلف الدرجات القضائية للعمل في المحاكم والدوائر العمالية المذكورة.
وقد خضع اختيار القضاة المخصصين للقضاء العمالي لمعايير دقيقة تركز على الكفاءة القضائية والعلمية اللازمة، من خلال استقطاب الحاصلين على مؤهلات أكاديمية عليا في الأنظمة، أو سبق لهم إعداد رسائل علمية أو بحوث أكاديمية أو مُحكّمة ذات صلة بالقضاء العمالي وغيره من الأنظمة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، أو ممن سبق إلحاقهم في برامج تدريبية متخصصة في القضاء العمالي، كما جرى مراعاة الخبرة القضائية، والأقدمية، مع مراعاة المجلس لاستقرار وانتظام سير عمل عموم المحاكم.
يذكر أن هذه القرارات تأتي عطفاً على قرارات المجلس الأعلى للقضاء السابقة في إنشاء محاكم متخصصة، وبانطلاق المحاكم العمالية يكتمل عقد منظومة القضاء المتخصص التي أرساها نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/78 وتاريخ 1428/9/19 هـ من تكوين المحاكم في المملكة، وإنشاء محاكم متخصصة، حيث نصت المادة التاسعة منه أن محاكم الدرجة الأولى هي: (المحاكم العامة ، المحاكم الجزائية ، محاكم الأحوال الشخصية ، المحاكم التجارية ، المحاكم العمالية.)

وتختص المحاكم العمالية حسب المادة الرابعة والثلاثون من نظام المرافعات الشرعية بالنظر في الدعاوى المتعلقة بنظام العمل، كالمنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والحقوق وإصابات العمل والتعويض عنها، والمنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل أو المتعلقة بطلب الإعفاء منها، والدعاوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل، وكذا المنازعات الناشئة عن تطبيق نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية، كما قرّر المجلس الأعلى للقضاء اعتماد برنامج تدريبي متخصص في القضاء العمالي، وإلحاق جميع القضاة المخصصين في القضاء العمالي به، يهدف إلى استمرار التأهيل والتدريب ورفع مستوى الكفاءة لدى القضاة المخصصين للقضاء العمالي في مجال التخصص من الناحية الشرعية والنظامية والمهنية والإدارية، مع تعزيز الجانب التطبيقي. وقد سبق للمجلس أن أعد رؤية متكاملة حيال إنشاء المحاكم العمالية تهدف إلى تحقيق التميز القضائي العمالي، وخفض أمد القضية المستهدفة في المحاكم العمالية، وتحقيق التعامل الرقمي المتكامل في عمليات المحاكم العمالية، كما تم العمل من قبل الفرق التنفيذية على تحقيق المتطلبات التنظيمية والقضائية والإدارية اللازمة لتحقيق هذه الرؤية. ومن المؤمل أن يحقق إطلاق المحاكم العمالية مزيداً من الأمان والجاذبية لسوق العمل في المملكة من خلال ترسيخ العدالة في قطاع الأعمال، وأن يساهم في تحقيق طموحات وتطلعات القيادة الرشيدة في هذه البلاد المباركة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين أيدهما الله اللذين لا يألوان جهداً في دعم كل ما من شأنه الرقي بمرفق القضاء وضمان استقلاليتته وتميزه.



سجون الطائف تعزز التعاون المعلوماتي مع إدارة المخدرات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 23 شعبان 1439 هـ - 9 مايو 2018م

<http://www.al-madina.com/article/572993>

علي عايض - الطائف

قام مدير الإدارة العامة لسجون الطائف العقيد ماجد بن عبداللطيف المغيدي باستقبال العقيد محمد القرني مدير مكافحة المخدرات بالطائف وعدد من منسوبي الإدارة. وتأتي هذه الجهود انطلاقاً من الدور التكاملي لكافة قطاعات الدولة، وتعزيزاً للإنجازات الأمنية في مجال مكافحة المخدرات والتوعية بأخطارها، سواءً المكافحة السابقة أو اللاحقة لعلاج السبب قبل النتيجة. حيث شملت الزيارة جناح (إشرافة) للعلاج التأهيلي للنزلاء من المخدرات المقام داخل السجن العام، واطلعوا على ما فيه من برامج تأهيلية سلوكية ومهنية بإشراف نخبة من المعالجين المتخصصين في التعافي من الإدمان. ونالت الزيارة استحسان الضيوف وإعجابهم بما لمسوه في هذا الجناح من خدمة متميزة وكفاءة علمية وعملية للنزلاء المتعافين من الإدمان. وقد أثنى العقيد المغيدي على جهود إدارة مكافحة المخدرات المتميزة ودورهم البناء في مكافحة المخدرات وبناء المجتمع؛ داعياً إلى مزيد من التعاون والتكامل لما فيه صلاح النزلاء وأسرهم وخدمة الدين والوطن.

«الصحة» تعتمد ضوابط «بدل التميز».. والصرف مطلع العام

المقبل

مكافأة تدريب لموظفي بنود التشغيل الذاتي

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 23 شعبان 1439 هـ - 9 مايو 2018م
<http://www.al-madina.com/article/572999>

جابر المالكي

اعتمدت وزارة الصحة ضوابط صرف «بدل التميز» للممارسين الصحيين بعد ما رفعت اللجنة المركزية للبدلات بالوزارة توصيتها إلى وكالة الوزارة للموارد البشرية، وأكدت الوزارة طبقاً لتعميم حصلت «المدينة» على نسخة منه، أن بداية استقبال طلبات بدل التميز تبدأ من 2 رمضان حتى مطلع ذي الحجة المقبل عن الفترة من 21-3-1437 هـ وحتى 2-4-1438 هـ للعام الميلادي 2016 ويكون اعتماد صرف بدل التميز مع مطلع العام المقبل بعد موافقة صاحب الصلاحية بوكالة الوزارة للموارد البشرية وصدور قرار الوزير بصرف البدل.

وأكدت الوزارة أنها لن تقبل أي طلبات بعد الفترة المشار إليها باستثناء التي ترد لها مبررات مقبولة للجنة، ويستثنى من ذلك الطلبات التي تحتوي على عنصر تأليف كتب علمية أو تثقيفية أو عنصر الحصول على براءة اختراع جهاز طبي أو ابتكار تركيبية طبية علاجية أو طريقة جديدة تساهم في تطور وتقديم المجال الطبي حيث يتم البت من خلال اللجنة المركزية لبدلات الكادر الصحي بديوان الوزارة.

وتتولى الإدارة العامة للخدمات الموارد البشرية بديوان الوزارة البت في أمر استحقاق صرف بدل التميز والرفع بأصل قوائم أسماء المستحقين للبدل المسكنين على الباب الأول أو التشغيل وفق نظام شؤون الموظفين ممن انطبقت عليهم شروط وضوابط الصرف بعد اعتمادها من قبل اللجنة المشكلة لهذا الخصوص وصاحب الصلاحية توقيعاً وختماً للأمانة الفنية بوكالة الوزارة للموارد البشرية بديوان الوزارة اعتباراً من 1440/1/25 هـ لاستصدار قرار وزير الصحة بتحديد المستفيدين من البدل كل سنة مالية ويستمر صرفه لمدة 12 شهراً.

على صعيد متصل كشفت مصادر مطلعة لـ«المدينة» بوزارة الصحة عن إدراج الوزارة لمكافأة التدريب لموظفي بنود التشغيل الذاتي بنظام الرواتب والاستحقاقات بعدما كان مقتصرًا على موظفي الباب الأول ممن على نظام الخدمة المدنية. وأكدت المصادر أن الوزارة تلقت استفسارات من المناطق عن كيفية معاملة موظفي بند التشغيل الذاتي من الناحية المالية للملتحقين بدورات تدريبية بمعهد الإدارة العامة، أو الجهات المعتمدة

بدل التميز ومكافآت موظفي بند التشغيل الذاتي:

- بداية استقبال طلبات بدل التميز اليوم الثاني من شهر رمضان.
- الإدارة العامة للخدمات تتولى البت في أمر استحقاق بدل التميز.
- إدراج مكافأة التدريب ألياً على شاشة الرواتب لموظفي التشغيل.
- الوزارة للمرحلة الرابعة من خطة التقييم السنوي للموظفين.
- التقييم يبدأ من مطلع ذي القعدة وينتهي بنهاية الشهر ذاته.

شورية: لا يزال هناك من يدافع متناسيا الحقوق.. لا بد من ضوابط

تمنع انتهاك الطفولة

5 قيادات فقط.. "الشورى" يسأل "الخارجية": أين "تمكين"

المرأة؟

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 شعبان 1439 هـ - 9 مايو 2018 م
<https://www.okaz.com.sa/article/1639596>

فارس القحطاني (الرياض377@faris)

يصوت مجلس الشورى اليوم (الأربعاء) على عدد من توصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن زواج القاصرات والمطالبة بقصر عقد النكاح لمن هُن دون سن 18 على المحكمة المختصة، على أن يتحقق القاضي المختص من توافر الشروط اللازمة لتحقيق ذلك، وعلى أن تضمن وزارة الصحة إجراءات فحص ما قبل الزواج ما يلزم من ضوابط تضمن عدم إجراء الفحص لأي فتاة دون سن الثامنة عشرة إلا بناءً على طلب من المحكمة المختصة. أوضحت عضو الشورى الدكتورة حنان الأحمدى بشأن ضوابط زواج القاصرات بالاطلاع على تقرير اللجنة الموقرة، وكامل الوثائق المرفقة بملف هذا الموضوع، وقالت: أود بداية أن أشيد بجهود اللجنة، ودراستها المتأنية لهذا التقرير، وتوصياتها القيمة، وأؤكد تأييدي لقرار اللجنة بالموافقة على وضع ضوابط لزواج القاصرات لجميع المبررات الاجتماعية والصحية والنفسية والشرعية التي تضمنها تقرير اللجنة ولن أكررها، ولكني أود الإشارة إلى أننا كمجتمع قضينا وقتاً طويلاً في محاولة تقنين زواج القاصرات وكانت هناك عدة مبادرات في هذا الصدد، مثل قرار سابق لمجلس الشورى يطالب بوضع ضوابط لزواج القاصرات منذ عام ١٤٣٢، مما يؤكد حرص المجلس لمعالجة هذه المشكلة منذ سنوات، حرصت الدولة على تقنين زواج القاصرات منذ عام ١٤٣١، إذ بادر ولي العهد وزير الداخلية آنذاك الأمير نايف بن عبد العزيز -رحمه الله-، بتشكيل لجنة من عدة جهات لدراسة الموضوع، وهذه الضوابط التي بين أيدينا اليوم هي نتاج ذلك الجهد الذي يستحق الإشادة والشكر، الموقف المسؤول من أمير منطقة القصيم في عام ١٤٣١ الأمير فيصل بن بندر، والذي رفع عدداً من التوصيات المؤيدة للحد من زواج القاصرات وأبدى موقفاً واعياً شجاعاً غير مستغرب منه تجاه هذه القضية.

وأضافت رغم كل هذا الاهتمام على مستوى مؤسسات الدولة، ومجلس الشورى، والرأي العام، ومؤسسات حقوق الإنسان، ظل ملف زواج القاصرات يراوح مكانه ثماني سنوات، لأن هناك من يرى أن عدد الحالات أقل مما يستوجب التقنين، علماً بأن إحصائيات وزارة الصحة تشير إلى خلاف ذلك، إذ تقدمت ٥٩٢٢ فتاة تقل أعمارهن عن ١٥ عاماً لإجراء فحص ما قبل الزواج خلال الفترة من عام ١٤٣٢ إلى ١٤٣٧، ونحو ٥١٤ فتاة تقل أعمارهن عن ١٣ عاماً في ذات الفترة، ورغم أن معظم الناس يرفض زواج الأطفال، ويفرض تزويج الفتيات لكهول في عمر آبائهن، إلا أن ذلك لا يزال يحدث في مجتمعنا اليوم، ومع الأسف لا يزال هناك من يدافع عن شرعية ذلك، ويسوق المبررات، متناسياً حقوق الطفلة البريئة، ومتناسياً الغايات الإنسانية السامية من الزواج.

وبينت الأحمدى أن من هذه المبررات ادعاء البعض أن هذا الزواج قد يصب في مصلحة بعض الفئات، مثل اليتيمات والفقيرات ونزيلات الدور وبنات العائلات الفقيرة، هذه المبررات هي دليل على نمط التفكير الذي يدافع عن زواج القاصرات، فالزواج ليس حلاً للفقير، ولا ملجأً من اليتيم، ولا مخرجاً من دور الرعاية، فبهذا نحن نحل مشكلة بإيجاد مشكلة

أخرى، بتكوين أسرة أساسها ضعيف، ومستقبلها غير مضمون، تمكين الفتاة يكون بتعليمها، وبتاحة فرص الكسب الشريف لها، وبتعزيز اعتدادها بنفسها، وبمنحها حقوقها لتمارس طفولتها وبقية حياتها بشكل طبيعي. مشددة على أن هناك من يبرر تزويج القاصرات بارتفاع معدل العنوسة في المجتمع السعودي، وهذه معلومة غير دقيقة، حيث تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى أن نسبة الإناث غير المتزوجات تبلغ ٣٣٪ من إجمالي النساء في سن الزواج، بينما نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج من الذكور تبلغ ٤٢٪ من إجمالي الذكور في سن الزواج، مما يدل على أن ظاهرة تأخر الزواج أكبر بكثير لدى الذكور منها لدى الإناث، ولا يمكن على أية حال حل مشكلة العنوسة بتزويج الأطفال.

لذلك تؤكد ضرورة إيجاد ضوابط ملزمة لجميع المؤسسات والأفراد تمنع انتهاك الطفولة واستغلالها وتضع حداً لزواج القاصرات حتى وإن كان عدد هذه الحالات قليلاً جداً، فانتهاك الحقوق غير مقبول ولو كانت الضحية طفلة واحدة ومهما كانت المبررات.

وأكدت أهمية اعتبار من لم تبلغ الثامنة عشرة قاصراً لا يجوز تزويجها إلا بأمر من المحكمة وبعد استيفاء كل المتطلبات اللازمة لذلك، وعلى ضرورة منح الزوجة القاصر حق اللجوء للمحكمة لطلب الطلاق، إن لزم الأمر، بدون الحاجة للولي يرفع الدعوى باسمها، فطالما رأت المحكمة أن الفتاة القاصر قادرة على تحمل مسؤولية قرار الزوج، فهي بلا شك قادرة على اتخاذ قرار الطلاق، والهدف من ذلك هو حمايتها من استغلال أو ضغط وليها في حال تعذر عليها الاستمرار في الزواج.



الفضلي: الإستراتيجية البيئية تعزز جودة الحياة لأفراد

المجتمع

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 شعبان 1439 هـ - 9 مايو 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1639589>

«عكاظ» (الرياض @okaz_online)

رفع وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي شكره لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، ولولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، على إقرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة أمس (الثلاثاء)، الإستراتيجية الوطنية للبيئة. وأوضح أن الإستراتيجية التي قامت الوزارة بإعدادها، تضمنت تقويماً شاملاً لجميع مكونات النطاق البيئي كالغابات والمراعي، والحياة الفطرية والبيئة البحرية، وجودة الهواء وإدارة النفايات، وغيرها من مكونات النطاق البيئي، وتم عمل مقارنات مرجعية لأفضل الممارسات العالمية في أكثر من خمسين دولة من الدول المتقدمة في المجال البيئي، كما نصت رؤية الإستراتيجية على العمل للوصول إلى بيئة مزدهرة ومستدامة تحظى بأعلى درجات الرعاية من الجميع. وبين المهندس الفضلي أن الإستراتيجية تهدف إلى الإسهام في تعزيز جودة الحياة لأفراد المجتمع كافة، وتعزيز الالتزام بالأنظمة البيئية وتحقيق أقصى قدر من التكيف مع التغير المناخي، ودعم البحث والتطوير والتقنيات الصديقة للبيئة، واعتماد أعلى المعايير المهنية والأخلاقية في إدارة وتشغيل قطاعات البيئة والأرصاء، والالتزام بالمعاهدات الدولية وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في حماية البيئة ورفع الوعي البيئي.

صحة جازان تجاهلت معاناة الأب.. ورفضت التعليق لـ «عكاظ».. وتبرر عبر «فضائية»

كيف ماتت الطفلة عائشة في مستشفى الطوال؟

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 شعبان 1439 هـ - 9 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1639527>

أحمد الجبيلي (جازان_ahmed_jubaily@)، محمد المالكي (جازان_almalkym939@) (جازان) بعد أسبوع من تجاهل صحة جازان لأوجاع أب مكلوم بفقدان طفله، واتهاماته بوفاتها نتيجة حدوث خطأ طبي في مستشفى الطوال العام، وبعد تجاهلها «عكاظ» للتعليق على الحادثة، خرجت أمس (الثلاثاء) عبر المتحدث باسمها عبر قناة الإخبارية لتعلن أنه لا يرضيها ما حدث، وستتم محاسبة المتسبب، بعد الانتهاء من التحقيقات، إذ تم التحفظ على الملف والطاقت الطبي والتحقق والتحقيق من بداية دخولها إلى مستشفى الطوال.

وكان والد الطفلة عائشة محمد الحمدي، أبلغ «عكاظ» أن طفله التي كانت تعاني من ارتفاع في درجات الحرارة والقيء، تعرضت لخطأ طبي داخل المستشفى التي لجأ إليها، بعدما تم صرف مغذ وحقنة، دون إجراء أي فحوصات مخبرية. وأوضح أنها فارقت الحياة بعد 20 دقيقة من المغذي والحقنة، الأمر الذي يؤكد أن هناك خطأ طبياً، لافتاً إلى أنه لجأ إلى صحة المنطقة، لكنهم لم ينصفوه حسب قوله، ليجد نفسه يتجرع ومرارة الفراق ولوعة الإهمال وألم التقاعس في المحاسبة.

وفيما حاولت «عكاظ» الاستفسار من صحة جازان حول الواقعة، لم يرد المتحدث باسمها نبيل غاوي، ليخرج أمس عبر قناة الإخبارية، مفضلاً منطق الانتقائية في اختيار الوسيلة الإعلامية التي يخاطبها، رغم أسبقية «عكاظ» في إبلاغه بالواقعة، ويقول إنه لم يطلع على جنسيات المتهمين في القضية، وسيتم اتخاذ الإجراءات من قبل الهيئة الطبية الشرعية إذا ثبت الإهمال أو التقصير، مبيناً أنه حتى الآن لا زالت اللجان تباشر أعمالها، وتم استدعاء من هم في نوبة العمل في قسم الطوارئ بالمستشفى وقت الحادثة، وكل من تعامل مع الطفلة قبل وفاتها.

ويرر عدم إصدار بيان في وقت سابق، لأن التحقيقات لم تنته، زاعماً أنه تم التواصل مع والد عائشة لإطلاعها على كافة الإجراءات والتحقيقات في هذا الشأن.

مبادرة سعي تسهم بتوظيف 5 خريجات من فئة الصم

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 23 شعبان 1439 هـ - 9 مايو 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=337236&CategoryID=5

الدمام: منذر الهزاع 2018-05-09 12:59 AM

ضمن الملتقيات التي تسهم في رعاية الصم بالوطن العربي والتعريف بحقوقهم لتوعية المجتمع، بتكثيف الحملات التوعوية بإقامة الملتقيات في أسبوع الأصم العربي، سعت مبادرة «سعي لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة» إلى توظيف 5 خريجات من جامعة الملك سعود من فئة الصم، وذلك بتفعيل الاتفاقية التي عقدت مع جامعة الملك سعود، بعد عدة أيام من عقدها وتزامنا مع أسبوع الأصم، والذي كان عنوانه هذا العام توظيف الصم في المجتمع والحد من بطالتهم بوظائف تناسب مؤهلاتهم وقدراتهم.

وأوضحت أخصائية التربية الخاصة في مبادرة سعي صفاء العمير «نحن في مبادرة سعي نسلط الضوء ونعرّف بحقوق الأشخاص الصمّ الأساسية الصحية والتربوية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والتأهيلية، وإبراز النجاحات المبهرة للصم في شتى المجالات والتي تدفع الصم وتكسبهم الثقة في قدرتهم بالقيام بدور فعال وإيجابي في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة.»

من جهة أخرى، شاركت مبادرة سعي، وعلى مدى 4 أيام متواصلة، في فعالية أسمعي تحت رعاية الأميرة تهاني آل سعود، بجناح تعريف توعوي لنشر الوعي والثقافة الحقوقية بالتوظيف لذوي الإعاقة.



من جديد وبعد 3 ساعات.. اكتشاف جثة امرأة متوفاة داخل

سيارة تعرضت لحادث مروري بالمدينة

مصادر لـ"سبق": الجهات المعنية نقلت المصابين ولم تكتشف وجودها

بالمركبة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 23 شعبان 1439 هـ - 9 مايو 2018م

<https://sabc.org/2R8W4y>

خالد الشاماني - المدينة المنورة

كشفت مصادر لـ"سبق" أن الجهات المعنية عثرت على جثة امرأة متوفاة داخل مركبة تعرضت لحادث مروري على طريق المهدي، وذلك بعد ثلاث ساعات من وقوع الحادث ونقل المصابين، فيما تولت نقلها إلى مستشفيات المنطقة. وبيّنت المصادر أن الحادث تمت مباشرته من قبل بعض الجهات المعنية التي قامت بإزاحة المركبة عن الطريق، ولم تكتشف المرأة بداخل المركبة.

وكانت منطقة المدينة المنورة ومحافظاتها قد شهدت اليوم الثلاثاء، حالة غبار وأتربة مثارة، أدت لتدني مستوى الرؤية الأفقية بشكل كبير جداً، وأسفرت عن وقوع عدد من الحوادث على الطرق المحيطة بها نتجت عنها إصابة 12 شخصاً ووفاة حالة واحدة منهم.

قال المتحدث الرسمي لهيئة الهلال الأحمر السعودي بمنطقة المدينة المنورة خالد بن مساعد السهلي: إن حوادث طريق الهجرة أسفرت عن 9 إصابات؛ حيث وقع الحادث الأول بين عدة مركبات في تمام الساعة 09:14 صباحاً نتجت عنه 7 إصابات وحالة وفاة واحدة، فيما وقع الحادث الثاني في تمام الساعة 13:50 ظهراً، ونتاجت عنه حالتان، وتنوعت جميع الإصابات بين خطيرة ومتوسطة وطفيفة.

وأضاف أن الحادث الثالث وقع على طريق المدينة المنورة - مهد الذهب الزراعي بالقرب من الضميرية الساعة 11:34 صباحاً، ونتاجت عنه 3 إصابات متوسطة الخطورة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

«الصحة» لـ «الاقتصادية»: علاج المواطنين في التجمعات الطبية

سيظل مجاناً رغم الخصخصة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 23 شعبان 1439 هـ - 9 مايو 2018م

http://www.aleqt.com/2018/05/09/article_1383656.html

فهد الطلال من الرياض كشفت وزارة الصحة لـ «الاقتصادية»، عن إطلاق عدة شركات مقدمة للخدمة الصحية، إضافة إلى تجمعات صحية أخرى خلال العام الجاري، مشيرة إلى أن الشركات المقدمة للخدمة ستكون مملوكة للدولة بما فيها من موارد وأصول وموظفين وسيكون تمويلها من الدولة مباشرة.

وقالت الوزارة، «إنه من خلال هذه الشركات، سيستفيد برنامج التخصيص من إيجابيات القطاع الخاص في تشغيل بعض مرافق تقديم الخدمة»، مستدركة أن «علاج المواطنين في التجمعات الصحية المزعم إنشاؤها سيبقى بالمجان ضمن خطة التحول في القطاع».

وأشارت إلى أن تخصيص القطاع الصحي سيركز في مراحله الأولى على إشراك القطاع الخاص في ردم الفجوات وحل المشكلات الموجودة في القطاع الصحي الحالي.

وأوضحت، أن «هناك مرتكزات مهمة للتحول الصحي لا يمكن أن تتغير، منها مجانية العلاج للمواطنين وضمن جودة وكفاءة الرعاية الصحية، وعلى هذا فالتجمع الصحي يعتبر جهة مقدمة للخدمة تابعة للحكومة ولا تقدم الخدمة الصحية بمقابل».

وحول دور مشاركة القطاع الخاص في التجمعات الصحية، قالت الوزارة «إن خطط وتفاصيل طريقة المشاركة في هذه المشاريع ما زالت في مراحل ما قبل التطبيق، وبالتأكيد سنتقابل قريباً مع مسارات المشاريع التي يجري تطبيقها حالياً لتكون مكملًا وداعمًا لها».

وأكدت، أن مشاركة القطاع الخاص محور مهم ضمن محاور التحول الصحي وهو أحد إمكانات النظام الصحي الذي يعمل عليه التحول الصحي، مضيفة «مع ذلك فالعمل الحالي في التجمعات يتركز بشكل رئيسي في التطبيق التجريبي لنموذج الرعاية الجديد وأيضاً التحول المؤسسي للجهات التي تقدم الخدمة من خلال الاعتماد على التجمعات الصحية مرحلياً كنواة لتأسيس الشركات الحكومية التي ستقدم الخدمة الصحية».

وبينت أن مشروع التحول الصحي الذي يجري العمل عليه، تحولي كبير، وضمن نجاحه لا بد أن يسير وفق مراحل متدرجة آمنة، مشيرة إلى أن خطة المشروع تراعي أن تكون هناك تحضيرات تجهز لإنشاء الشركة القابضة، والعمل

على تأسيس التجمعات وبناء هياكلها الإدارية والبدء بتوفير الموارد اللازمة لها، وأيضًا اختبار وتجريب آليات وطرق تقديم الرعاية الصحية وفق تفاصيل نموذج الرعاية الجديد.

وأوضحت، أنه خلال المرحلة السابقة تم تأسيس عدة تجمعات صحية في كل من الشرقية والرياض ومكة، حيث يمثل تأسيس التجمع خطوة مهمة في عملية تشكيل الشركات المقدمة للخدمة وهناك أيضًا عدة أهداف ومتطلبات مرحلية يجب أن تراعى لتضمن انتقالًا سلسًا وأمنًا للصلاحيات والمسؤوليات، وعند تحقيق هذه الأهداف سيكون التجمع جاهزًا للإطلاق كشركة.

وحول وقت إطلاق الشركة القابضة، أكدت الوزارة أن وثيقة تأسيس الشركة القابضة وتفاصيلها الفنية معروضة حاليًا على الجهات المختصة لاعتمادها خلال الفترة القريبية المقبلة، ومن الناحية الفنية فالعمل قائم لاستكمال تحضيرات تأسيس الشركة القابضة.

وأضافت، أن "الخطة تتمثل في الاعتماد على التجمعات الصحية الحالية وهي أربعة تجمعات في الشرقية والرياض ومكة، وتعتبر نواة لتأسيس الشركات الحكومية التي ستقدم الخدمة الصحية."

وأوضحت، أنه سيفصل مقدم الخدمة وهي الشركة، عن الجهة المشرفة والرقابية في النظام الصحي وهي الوزارة، ويتوقع أن يعلن قريبًا عن إطلاق هذه الشركات.

يذكر أن التجمع الصحي هو شبكة متكاملة من مقدمي خدمات الرعاية الصحية الخاضعة لإدارة هيكل مؤسسي، ويتم تشكيل هذه التجمعات بناء على المرافق المتاحة والبيانات السكانية الخاصة بكل منطقة، حيث تتولى إدارة تقديم الخدمات الطبية والقيام بمهام الإدارة والتشغيل التي تحددها الشركة مستقبلاً.



سعودي واحد مقابل ستة وافدين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 شعبان 1439هـ - 9 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1680315>

د. فهد محمد بن جمعة

أكدت إحصاءات المؤسسات العامة التأمينات الاجتماعية والأكثر دقة، بأن عدد الوافدين المشتركين الذين فقدوا وظائفهم في سوق العمل (585,454) وافدا بينما تم تسجيل (104,288) سعوديا فقط في الربع الرابع من 2017م، مما يعني أن إحلال سعودي واحد مكان الوافد يتطلب خروج (6) وافدين من سوق العمل. وهذا يفسر العلاقة الطردية بين توظيف السعودي ومغادرة الوافد والعكسية بين توظيف السعودي واستقدام الوافد، كما أنها علاقة تبرهن على ارتباط توظيف السعودي بخيارات التوظيف المتاحة والأجر الأفضل وليس عائدا إلى عدم رغبة السعودي في إشغال الوظائف المتاحة باختلاف مستوياتها.

كما أن عدد السعوديين المسجلين لدى المؤسسة بلغ (1,779,460) بنسبة (22%)، بينما بلغ عدد الوافدين (8,126,083) بنسبة (78%) من إجمالي المسجلين. وإذا ما أردنا توظيف السعوديين العاطلين الذي بلغ عددهم (786511) في الربع الثالث من 2017م والمفروض أن نستخدم إحصاءات الربع الرابع من 2017م والتي لم تنتشرها الهيئة العامة للإحصاء حتى نهاية الربع الأول من 2018م، فإن ذلك يتطلب خفض عرض العمالة الأجنبية على الأقل بنسبة (51%) أو بمقدار (2,824,179) وافدا على المدى القريب، مما سيحدث توازنا بين إجمالي عرض العمالة والطلب على العمالة السعودية على المدى المتوسط ويصاحبه تحسن ملحوظ في متوسط أجور السعوديين، كلما انخفضت مرونة العرض وارتفعت مرونة الطلب على السعوديين، مما يؤكد على ضرورة إحلال السعوديين أصحاب الشهادات والخبرة في هذه الوظائف العليا أولا.

كما أوضحت المؤسسة في نشرتها لفئات أجور المشتركين (أجر المشترك الأساسي بالإضافة إلى بدل السكن النقدي أو العيني في حال وجد)، إن (47%) أو (843,066) من إجمالي السعوديين المشتركين (1,779,460) بلغت أجورهم ما بين (3000 - 1500) ريال شهريا، بينما (960,233) من الوافدين المشتركين تراوحت أجورهم بين (3001 وأكثر من

10000) ريال شهريا في الربع الرابع من 2017م. وهذا العدد من الأجانب يتجاوز عدد السعوديين العاطلين وبرواتب أعلى.

إن هذه رسالة لوكالة توظيف السعوديين ومكافحة البطالة وكذلك لصندوق الموارد البشرية لاتخاذ الخطوات التنفيذية الجادة لإحلال السعوديين العاطلين والباحثين عن عمل الذي بلغ عددهم (1,231,549) في الربع الثالث من 2017م في هذه الوظائف المشغولة بالوافدين، بالإضافة إلى توليد وظائف جديدة تستوعب أكثر من 300 ألف سعودي متوقع دخولهم إلى سوق العمل سنويا، بما يحقق الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 بتخفيض معدل البطالة إلى أقل من 7% .وعلىنا أن نتذكر أن المشكلة تكمن في عرض العمالة الوافدة ومتوسط الأجور المتدني وساعات العمل لأكثر من 40 ساعة.



حماية ملكية جهود محاربة الفساد

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 23 شعبان 1439 هـ - 9 مايو 2018م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36957>

هادي اليامي

لمجتمع السعودي انتفض ضد المفسدين والفاستين، وتجاوب مع توجه الدولة لإقرار العدل والمساواة، ونزع عن نفسه رداء التجاهل والتغاضي عن حماية حقوقه

جاء المرسوم الملكي الكريم، الصادر في السادس عشر من شعبان الجاري، بمنع تعرض كل من يبلغ عن واقعة فساد مالي أو إداري في مؤسسة أو جهة حكومية يعمل فيها، لأي إجراءات عقابية أو انتقامية من جهة عمله، ليؤكد على حقيقة بالغة الأهمية، مفادها أن الدولة في ظل سعيها إلى مكافحة الفساد وإقرار مبادئ الشفافية والعدالة، لن تتوانى في حفظ حقوق من يسعون إلى إنزال تلك القيم النبيلة على أرض الواقع، وضمان عدم تعرضهم لأي عقوبات بسبب ذلك، وتوفير الحماية القانونية والإدارية اللازمة لهم.

المرسوم يستمد أهميته وقيمه من أنه صادر عن المقام السامي، ويتوقيع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، شخصيا، مما يؤكد أن الأجهزة المختصة بالمتابعة ستتولى تنفيذه على وجه الدقة، وبحرفية شديدة . فمسيرة الإصلاح والمراقبة لن تتوقف، ومهمة ملاحقة المفسدين والفاستين ستتواصل، حتى يتم اجتثاث هذا الداء الذي يفوق في خطورته وآثاره سالبه داء الإرهاب، فمن يجبر المصلحة العامة لمنفعته، لم يستأثر بها لنفسه فحسب، بل إنه تغول على حقوق غيره وحرّمهم إياها، لذلك لا ينبغي أن يسلم من العقاب. بغض النظر عن اسمه أو منصبه أو أي اعتبارات أخرى، لأن مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، ومقدمة على كل ما سواها .

وفي هذا الصدد، فإن كلمات خادم الحرمين الشريفين الشهيرة تظل نبأ وهدى، عندما توعد بمحاسبة ومعاقبة المفسد «كأننا من كان»، وهي جملة ينبغي أن تكتب بمداد من ذهب.

وإن كان البعض يرى أن الفساد المالي هو الأولي بالمحاربة والاستئصال، فإن الفساد الإداري لا يقل عنه سوءا، إن لم يكن يفوقه، فهو المدخل الأول لاختلاس الأموال وسرقتها، ونهب الممتلكات العامة، إضافة إلى مصادرة حق المواطنين في الحصول على حقوقهم.

ورغم أن الفترة الماضية شهدت ملاحقة ومحاسبة شخصيات عامة، إلا أن هناك بطبيعة الحال من يحاولون عرقلة توجه الدولة نحو إقرار مبدأ الشفافية والنزاهة، لأن الفساد صفة سلبية موجودة عند البعض، بحسب النزعة البشرية .

وللأسف، فإن جزءا من هؤلاء لم يستوعبوا الرسالة الملكية، ولم يحسنوا تفسير مفردات العصر الحالي، وظنوا أن بإمكانهم الاستمرار في ممارساتهم السالبة التي اعتادوا عليها، وأن باستطاعتهم الإفلات من المساءلة، وتهديد من يعملون على كشف سوءاتهم، وبيان تجاوزاتهم، لذلك حاولوا إسكات الأصوات التي سعت إلى تسليط الضوء على ما اقترفوه من مخالفات، بل إن بعض من تطوعوا للقيام بذلك الدور الوطني المهم تعرضوا للملاحقة، وفرضت عليهم العقوبات التعسفية.

المرسوم الملكي -في المقابل- لم يغفل عن جانب في غاية الأهمية، ولأن القاعدة القانونية الشهيرة «المتهم بريء حتى تثبت إدانته»، فقد شدّد في المقابل على حفظ حقوق من توجّه إليهم الاتهامات، حتى يتم التحقّق منها، وأتاح لهؤلاء الحق في مقاضاة من يثبت أنه وجّه إليهم الاتهامات بصفة الكيدية، شريطة إثبات ذلك بالأدلة. وهو بهذا يحفظ حق الجميع، مدعياً ومدعى عليه. ومن الضروري التأكيد على أن من تثبت براءته بعد توجيه الاتهام إليه ليس بخاسر في كل الأحوال، وربما يكون البلاغ ضده قد تم تقديمه بحسن نية، وليس بالضرورة أن يكون وراءه الرغبة في الانتقام أو دوافع شخصية. ومهما تكن الأسباب والدوافع، فإن بإمكان الجميع الحصول على حقوقهم، وليس في ذلك ضير، ما دام يتم بالطرق القانونية، وهذه أولى علامات دولة القانون والمؤسسات.

وحرى بالقول، إن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والتي ترد إليها البلاغات، وتتولى متابعتها والتأكد من صحتها، تضم عناصر قانونية مشهود لها بالكفاءة والمقدرة، وتحكم طبيعة عملها آلية واضحة، يتم بموجبها تقييم البلاغات الواردة، وتعمل على جمع الحثثيات اللازمة، ولا يتم تجاهل أي بلاغ حتى لو كان مقدمه لا يملك الأدلة الكافية، فإن الهيئة تعمل على استكمال الأدلة، وتبحث عنها، قبل التحرك بصورة رسمية أو مخاطبة الجهات المبلّغ عن وجود شبهات الفساد فيها، توفيراً للجهد، وضمانة لجدية العمل.

الرسالة الملكية واضحة، وهي أنه ليست هناك حصانة لمفسد، ولا يوجد أحد فوق القانون، ولن يُضام مواطن بسبب سعيه إلى حفظ المال العام، فقد عانينا في السابق من سلبية كثيرين، كانوا يشاهدون التجاوزات المالية والإدارية بأعينهم ولا يملكون الجرأة للإبلاغ عنها، بسبب الخوف من التعرض للانتقام، إلا أن المجتمع السعودي -ولله الحمد- انتفض ضد المفسدين والفاستدين، وتجاوب مع توجّه الدولة لإقرار العدل والمساواة، ونزع عن نفسه رداء التجاهل والتغاضي عن حماية حقوقه، بعد أن رأى قيادته تشمّر عن ساعد الجد، وتعلنها حرباً شعواء ضد كل من يحاول الاستئثار بثروات هذه البلاد لنفسه أو أقاربه.

حقوق الإنسان في العالم

20 مليون دولار منحة سعودية لتخفيف معاناة الشعب

اليمني

المصدر: جريدة عكاظ الاربعة 23 شعبان 1439 هـ - 9 مايو 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1639586>

مريم الصغير (الرياض @maryam9902)
وقعت المملكة العربية السعودية ممثلة بمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، اتفاق منحة مالية بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «الأوتشا»، وذلك استمراراً لمسيرة المملكة الخيرة في دعم الأعمال الإغاثية والإنسانية في جميع أنحاء العالم دون تمييز واستجاباتها العاجلة لنداءات منظمات الأمم المتحدة ودعمها المتواصل للشعوب المتضررة والمنكوبة.
وقع الاتفاق أمس (الثلاثاء) المستشار في الديوان الملكي المشرف العام على المركز الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعه، فيما وقعه من جانب مكتب الأوتشا مساعد الأمين العام للشراكات الإنسانية مع الشرق الأوسط وآسيا الوسطى راشيد خليكوف بمقر المركز في الرياض.
وأوضح الدكتور الربيعه في تصريح صحفي عقب التوقيع أنه تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، تقوم المملكة بتقديم منحة مالية قدرها (20,000,000 دولار)، يتم توجيهها لدعم وتعزيز التنسيق وأنشطة الشراكة لتحقيق الهدف المرجو منها في رفع كاهل المعاناة عن الإنسانية.
وبين في هذا الصدد، أن المملكة قدمت مبلغ المنحة دعماً لمكاتب الأوتشا المعنية بتنفيذ الأنشطة الإنسانية بالجمهورية اليمنية، إلى جانب تخصيص جزء من المنحة لدعم التكاليف المالية لمكتب الأوتشا للشراكات الإنسانية مع الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، علاوة على توجيه جزء آخر من مبلغ المنحة لتغطية المتطلبات المالية لبرامج الأوتشا وفق الاحتياج والأولويات الذي يراه المكتب مناسباً.
يذكر أن مبلغ المنحة (20 مليون دولار)، يدخل من ضمن توزيعاته منحة مالية قدمتها مملكة العطاء بصفتها أحدث الدول الأعضاء التي تمت دعوتها للانضمام إلى عضوية مجموعة دعم مانحي الأوتشا، والمعروفة دولياً باسم (ODSG) ونوّه راشيد خليكوف في تصريح صحفي بعلاقة الشراكة المتميزة التي تجمع بين مكتب الأوتشا ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، مقدماً وافر الشكر للمملكة ممثلة بالمركز على تعاونه المثمر في ميدان العمل الإنساني.
وقال إن لدينا وجهات نظر متطابقة مع الدكتور الربيعه، وحققنا العديد من الإنجازات في العامين الماضيين متطلعين إلى تعزيز التعاون الثنائي في المستقبل.



كاريكاتير

AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعة
23 شعبان 1439 هـ - 9 مايو
2018م

<http://www.alhayat.com/article/4579671>



المصدر
@mahertoon

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاربعة
23 شعبان 1439 هـ - 9 مايو
2018م

<http://www.al-madina.com/article/572964>

